

أداء التنموي الزراعي في العراق ومشكلة العجز الغذائي

ا.م.د. فيصل عبد الفتاح نافع *

المخلص

من الحقائق الراهنة، تحول العراق بالرغم من الوفرة النسبية من موارده الارضية والبشرية والمالية ، من منطقة شبه مكتفية غذائياً ، الى احدى دول العالم عجزا في الوقت الحاضر، حيث بدت الفجوة الغذائية واسعه جدا بين الاستيراد والتصدير .

لقد اهتز التوازن بين انتاج الغذاء محليا ، والطلب عليه ، وتفاقم لدرجة الخلل الخطير خلال العقود الاخيرة . ففي الوقت الذي كان الطلب فيه على الغذاء ، والحاجة الفعلية اليه في تصاعد متسارع ، كان اداء القطاع الزراعي في العراق متواضعا وعاجزا عن مواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة ، حيث ان نسبة الاعتماد على استيراد الاغذية من ٣٠,٧ بالمئة خلال الاعوام ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٦٤,٥ بالمئة خلال الاعوام ١٩٨٨-١٩٩٠ . حيث تشير الى ركود او قصور التنمية الزراعية ، ان التقدم النسبي الذي تحقق في ميدان التنمية الزراعية والريفية خلال العقدين الماضيين لم يكن كافيا ، ليس فقط مقارنة بالنمو السكاني الكبير وبتحسين مستوى معيشة بعض الشرائح السكانية التي زاد استهلاكها من الغذاء ، وانما ايضا بالمقارنة بما هو متاح فيها من المواد المختلفة ، وبالمقاييس كذلك كما انجز وينجز في ميدان التنمية الزراعية في كثير من مناطق العالم الاخرى .

ان مؤشرات قصور التنمية الزراعية ، انتاجياً وغذائياً وتجارياً واجتماعياً خلال الفترة الماضية ، متعددة ومتنوعة والتي يمكن توضيحها بما يلي :

١- مساحات الاراضي المزروعة : ان تطور مساحة الاراضي المزروعة كان بطيئا نسبيا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، وذلك نتيجة للتباطؤ النسبي في التوسع بأستصلاح واستزراع اراضي جديدة من جهة ، ولتآكل بعض اجود الاراضي المزروعة

*.مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

اصلا وضياعها بفعل عوامل متعددة اهمها التوسع العمراني العشوائي والتملح والتصحّر من جهة اخرى. وقد حددت نسبة الاراضي المزروعة الى مساحة اليابسة في العراق الى ١٢,٦%، مقابل زيادة سكانية سنوية بمعدل ٢,٨% .

٢- انتاجية الارض المزروعة : وهي تعكس مع كمية المياه المؤشر الالهم لدينامية وكفاءة النشاط الانتاجي الزراعي ككل ، فأنها لا تزال ضعيفه وبخاصة بالنسبة للحبوب ، وهي المحاصيل الاستراتيجية الاكثر اهمية ، حيث بقيت انتاجيتها منخفضة نسبياً، ليس فقط بالمقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة صناعيا وتقانيا (تكنولوجيا)، وانما ايضاً بالنسبة لمتوسط المستوى العالمي اجمالاً بل وبالنسبة للانتاجية في منطقة الاسكوا. وأن انتاجية اراضيها الزراعية بمستواها الحالي لا تعادل اكثر من ٢٥-٥٠% من الطاقة الانتاجية الحقيقية لتلك الاراضي .

بالرغم من التطور النسبي الذي حققه قطاع الثروة الحيوانية وبخاصة في تربية الدواجن في العراق الا انه عجز عن اللحاق بمتطلبات النمو السكاني وبتوفير الطلب المتزايد والمتسارع على المنتجات الحيوانية . ان العدد الاجمالي للوحدات الحيوانية قد ارتفع في العراق الى ان الحقيقة هو ان متوسط نصيب الفرد من تلك الوحدات قد تراجع خلال الفترة نفسها، من غير ان يعوض هذا التراجع بتطور كاف من الانتاجية التي حققت بعض التحسن خلال فترة السبعينات والثمانينات الا انها مع ذلك بقيت ضعيفه ودون المستوى المطلوب والممكن .

وفي الوقت الذي كانت فيه الواردات الزراعية الغذائية في العراق تنمو وتتزايد بتسارع لافت ، كان نمو الصادرات الغذائية بطيئاً ومحدوداً ، بل راكداً في كثير من سنوات السبعينات والثمانينات ثم اخذت بالاتساع والتفاقم في سنوات التسعينات وقد تجلت محصلة ذلك في الفجوة الغذائية والتي بلغت مستويات عالية جدا عام ٢٠٠٠ . ان القيمة النسبية للصادرات الزراعية الغذائية مقارنة باسعار مثيلاتها من الواردات يمكن ان تشكل مؤشراً ذا دلالة على مدا ضعف الاداء وتواضعه في القطاع الغذائي الزراعي حيث هبطت نسبة قيمة الصادرات الى الواردات من المجموعات الغذائية الاساسية من نحو ٣١,٥ بالمئة كمتوسط للفترة (١٩٧٠-١٩٧٣) الى حوالي ٧,٥ بالمئة كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) .

مشكلة البحث :

هل من الممكن ان تحتل التنمية الزراعية دور متميز في سلم اولويات التنمية الشاملة في العراق وهل يتمكن القطاع الزراعي من ان يحتل دوره الاساسي في توفير المواد الغذائية للسكان والتغلب على مشكله العجز الغذائي في العراق .

فرضية البحث :

الاداء التنموي الزراعي يعاني من مشكلات طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية وكلها عوامل متداخلة ومتفاعلة ، و ان كان اكثرها الحاحاً في هذه المرحلة هو عامل العجز الغذائي الذي يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار من اجل الانطلاق نحو مستقبل زراعي واعد .

هدف البحث :

يهدف البحث الى توضيح اثر العجز الغذائي مع المؤشرات والاجراءات التي تتيح الخروج من هذا العجز وتحقيق الامن الغذائي . حيث ان امكانيات العراق وطاقاته تتيح له واقع غذائي افضل في ظل اعتماد عوامل الانتاج الجديدة والانتقال في المسألة الزراعية من مواقع الزراعة البدائية التقليدية المستسلمة للظروف الطبيعية الى مواقع الزراعة العلمية التي تعتمد على الاساليب الحديثة ذات الفعالية الاكبر في العملية الانتاجية .

هيكلية البحث :

تم تقسم الموضوع الى مبحثين بالاضافة الى المقدمة والملخص ، سلط المبحث الاول الضوء على مؤشرات الاداء الزراعي في العراق والتي اهمها مساحة الاراضي المزروعة وانتاجيتها والضغط السكاني على الاراضي الزراعية ، اما المبحث الثاني فقد ناقش العجز الغذائي المتفاقم والبدائل الممكنة في تحسين وتطوير الانتاج الزراعي بالاضافة الى النتائج المترتبة عليها والتوصيات التي من الممكن ان تؤخذ بنظر الاعتبار من اجل التخلص من السلبيات ودفع عجلة التقدم الزراعي الى الامل المنشود .

المقدمة :

ان التنمية الزراعية تحتل من جديد اهمية متميزة في سلم اولويات التنمية الشاملة ، لما يحتله القطاع الزراعي من اهمية كبرى، ويلعب دورا اساسياً في توفير المواد الغذائية للسكان وكمصدر للرزق والمواد الاولية والدخل ،وكميدان للعمل والعمالة ويمكن ان يأخذ دوره الطبيعي في هذا المجال. كانت العوامل الطبيعية قد لعبت دوراً اساسياً في وجود وقيام الزراعة وتحكمت تلك العوامل في تحديد درجته الزراعية وكذلك تحديد السمات الاقتصادية الهامة له. واستمرت العوامل الطبيعية التقليدية (الارض - المياه - المناخ) تلعب الدور الى عهد قريب تجاوز بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وبعدها بدأ العمل الجاد في البحث والتجارب من اجل رفع انتاجية الوحدة المساحية الى اكبر قدر ممكن تحت افضل الظروف من خلال الاستعمال النوعي الجديد لعوامل الانتاج الزراعي الطبيعية ومن خلال اعتماد عوامل جديدة في الانتاج ، بحيث اصبحت العوامل الطبيعية التقليدية مجرد مسلمات بديهية في العملية الانتاجية واصبح التدخل الانساني بأساليبه الجديدة وخطه وافكاره وعوامل الانتاج الجديدة هو العنصر الحاسم في الكيفية التي تكون عليها النتائج التي تتحقق اضافة الى درجة تحكمه في الانتاج والمحافظة والمقارنة والقياس والمتابعة والاشراف . واصبحت مسألة القرب والبعد عن المياه من الامور الهامشية في العملية الزراعية. وهذا لا يعني ابدأ استمرار حالة التأكيد على العلاقة بين العوامل الطبيعية و بين المسألة الزراعية، حيث اصبح الانسان قادرا على التحكم في احسن الظروف المناخية و يقيم مواقعاً انتاجية زراعياً ولو على نطاق مغلق. وهكذا يصبح التأكيد على ضرورة الانتقال في المسألة الزراعية من مواقع الزراعة البدائية التقليدية المستسلمة للظروف الطبيعية او المتطفلة عليها الى مواقع الزراعة العلمية المخططة التي تعتمد الاساليب الحديثة ذات الفعالية الاكبر في العملية الانتاجية المحسوبة بدقة عالية والخاضعة لقوانين التقويم الاقتصادي الاجتماعي الدقيق،ومن هنا تبدأ مواقع الحركة الجادة نحو تجاوز الهوة الانمائية و تحت واقع مظلنتنا الطبيعية وعندما لا يستطيع فينبغي ان لا يغيب عن البال امكانية دخول العوامل السياسية الباطنية

ليتحقق تحت هذا الشعار او ذاك تخطيطاً عكسياً يمثل في جوهره فعل سياسي يراد به في الاساس اجهاض حركة التنمية الزراعية وعرقلتها او ابقائها مشدودة الى الخلف تلعب دور العامل المكبل لحركة التقدم، مع انها تمثل شكلاً و مظهراً اعلامياً بينما تعبر عن مضمون تبعي خاضع للسياسات و المصالح الاجنبية. إن ظهور مشكلة العجز الغذائي خلال العقود الاخيرة وتفاقمها ،وتصاعدها لتبلغ احيانا مستويات حرجة في الوقت الذي يزداد فيه استخدام الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي. في الوقت الذي حصلت فيه قفزات علمية مثيرة في الفترة الاخيرة وعلى درجة كبيرة من الاهمية للانتاج الزراعي النباتي والحيواني وللانشطة المتنوعة المرتبطة بهما، علما وبحثا وتطويرا وانتاجا، لايزال العراق يعاني من زحف الصحراء وتلويث الارض والماء والهواء، وتدمير المراعي والغابات. مما يثير مشكلات طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية، تتفاقم يوما بعد يوم، هذه كلها عوامل متداخلة ومتفاعلة، وان كان اكثرها الحاحا في هذه المرحلة هو عامل العجز الغذائي، الذي ما انفك يتزايد بمعدلات لافتة ، ليلبغ مستوى الازمة الحقيقية في العقود الاخيرة. فلا بد من اجراءات تتيح الخروج من هذا العجز وتحقق الامن الغذائي، كما حققته او اقتربت من تحقيقه مناطق ودول اخرى عديدة ، وضمان اعادة الانتاج وتطويره بما يتناسب مع تزايد الحاجة والطلب عليه. ان ادراك الواقع الزراعي ومواقع القوة والضعف من حيث الموارد (الارضية والمائية) ومن حيث الامكانيات والكفاءات البشرية والابحاث الزراعية، ومن حيث السياسات والخطط التي لم تحسن التعامل مع الموارد المتاحة، او نتيجة تراخ تنموي وضعف الاداء. ويوضح البحث أثر العجز الغذائي مع مؤشرات القصور والخلل في التنمية الزراعية في العراق، حيث ان امكانيات العراق وطاقاته تسمح له بواقع غذائي افضل برغم الصعوبات الداخلية والخارجية.

المبحث الاول : مؤشرات الاداء الزراعي في العراق

ان التقدم النسبي الذي تحقق في ميدان التنمية الزراعيه والريفية خلال العقدين الماضيين لم يكن كافيا، ليس فقط مقارنة بالنمو السكاني الكبير وبتحسن مستوى معيشة بعض الشرائح السكانية التي زادت من استهلاكها من الغذاء، وانما ايضا بالمقارنة بما هو متاح فيها من الموارد المختلفة ، وبالمقاييس كذلك لما انجز

وينجز في ميدان التنمية الزراعية في كثير من مناطق العالم الاخرى بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد الارضية والبشرية والمالية، من منطقة شبه مكتفية غذائياً في مطلع السبعينيات، الى دولة اهتز التوازن بين انتاج الغذاء محليا والطلب عليه لدرجة الخلل الكبير خلال فترة السنوات العشرين الماضية. وفي الوقت الذي كان الطلب فيه على الغذاء، والحاجة الفعلية اليه في تصاعد متسارع، كان اداء القطاع الزراعي في العراق متواضعا وعاجزا عن مواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة، حيث ان نسبة الاعتماد على استيراد الاغذية من ٣٠,٧ بالمئة خلال الاعوام ١٩٦٩ - ١٩٧١ الى ٦٤,٥ بالمئة خلال الاعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٠^(١). حيث تشير الى ركود او قصور التنمية الزراعية . ان مؤشرات قصور التنمية الزراعية، انتاجيا وغذائيا وتجاريا واجتماعيا، وعجزها عن توفير الم.تطلبات الغذائية المتنامية، خلال الفترة الماضية، متعددة ومتنوعة والتي يمكن توضيحها بما يلي :

١ . مساحة الاراضي المزروعة: ان تطور مساحة الاراضي المزروعة كان بطيئا نسبيا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وذلك نتيجة للتباطؤ النسبي في التوسع باستصلاح واستزراع اراضي جديدة من جهة، ولتآكل بعض اجود الاراضي المزروعة اصلا وضياعها بفعل عوامل متعددة اهمها التوسع العمراني العشوائي والتملح والتصحر من جهة أخرى. وقد حددت نسبة الاراضي المزروعة الى مساحة اليابسة الى ١٢,٦%^(٢)، مقابل زيادة سكانية سنوية بمعدل ٢,٨%. حيث يشير جدول (١) استخدامات الارض في العراق لسنة ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ والتي تقدر بحوالي ٣,٥٢٥ الف هكتار.

جدول رقم (١) استخدام الاراضي في العراق: ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠

الف هكتار

السنوات	الاراضي الزراعية المروية	مساحة الاراضي المزروعة	مساحة اليابسة	المساحة الكلية
١٩٩٠	٣,٥٢٥	٥,٥٩٠	٤٣,٧٣٧	٤٣,٨٣٢
١٩٩٥	٣,٥٢٥	٥,٥٤٠	٤٣,٧٣٧	٤٣,٨٣٢
٢٠٠٠	٣,٥٢٥	٥,٥٤٠	٤,٧٣٧	٤٣,٨٣٢

المصدر : الامم المتحدة، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ٢٠٠٣ ،
العدد ٢٢، ص ١٤٥

وترتب على ذلك تدهور في نصيب الفرد من الارض المزروعة ، وهو مؤشر يكشف عن احد اسباب العجز الغذائي في العراق الذي بدأ بالظهور والتفاقم منذ سنوات السبعينات علما بان هذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الارض المزروعة لم يعوضه تطور كاف في التكثيف المحصولي او في انتاجية الارض المزروعة ، ولا في تطور الوحدات الحيوانية الزراعية المنتجة سواء من حيث اعدادها او من حيث انتاجها.

٢ . انتاجية الاراضي المزروعة : وهي تعكس مع كمية المياه، المؤشر الاهم لديمومة وكفاءة النشاط الانتاجي الزراعي ككل ،فإنها لا تزال ضعيفة عموما ، وبخاصة بالنسبة للحبوب وهي المحاصيل الاستراتيجية الاكثر اهمية، حيث بقيت انتاجيتها منخفضة نسبيا ليس فقط بالمقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة صناعيا وتقنيا، وانما ايضا بالنسبة لمتوسط المستوى العالمي اجمالا ، بل وبالنسبة للانتاجية في المنطقة الاسكوا كما موضح في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) اجمالي مساحة وانتاج الاراضي المزروعة بالحبوب في العراق

الانتاج : الف طن المساحة: الف هكتار

السنة	الرز		الذرة الصفراء		الشعير		القمح		اجمالي الحبوب	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
١٩٩٠	٧٩,٢	٢٢٨,٨	١٧١,٩	٦٩,٣	١,٩٢٢,١	١,٨٥٤,٣	١,١٨٠,٦	١,١٩٥,٨	٣,٢٥٦,٣	٣,٤٥٤,٨
١٩٩٥	١٧٥,٠	٣١٥,٠	٩٠,٠	٦٣,٠	١٣٨٩,٠	٨٩٢,٠	١,٥٣٥,٠	١,٢٣٦,٠	٣,١٦٨,٣	٢,٥٣٧,٦
٢٠٠٠	١٢٩,٠	١٣٠,٠	٥٣,٠	٦٠,٠	١,٢٠٠,٠	٤٣٠,٠	١,٢٠٠,٠	٥٥٥,٠	٢,٥٩٥,٥	١,١٧٠,٠
٢٠٠١	١٢٩,٠	١٣٠,٠	٦٠,٠	٦٥,٠	١,٢٠٥,٠	٤٦٥,٠	١,٢٢٠,٠	٥٥٠,٠	٢٥,٧	١,٢٠٧,٥

اجمالي الاسكوا

١١,٦٥٩	٢٤,٧٥٢	٤,٢٩٩	١١,٤٥٧	٤,٨٧٤	٣,٣٣٦	١,٠١٦	٥,٢٢٧	٥١٥	٣,٣٩٦	١٩٩٠
١١,١٨٩	٢٨,٤٨٠	٤,٧٧١	١٣,١١٣	٣,٨٣٢	٣,٩١٩	٩١٦	٤,٩٠٢	٧٦٤	٥,١٠٣	١٩٩٥
٩,٦٧٨	٢٧,٧٨٣	٤,٤٢٦	١٢,٢٢٨	٢,٦٥٤	١,٠١٩	٩٩٥	٦,٧٧٦	٧٨٨	٦,١٣٠	٢٠٠٠
٩,٦٦٠	٢٨,٨٧١	٤,٤١٩	١٣,٥٧٤	٢,٦٤٣	١,٠٥٢	١,٠٠٥	٦,٧٨٣	٧٧٩	٥,٨٣٠	٢٠٠١

المصدر: المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)
٢٠٠٣، العدد ٢٢، ص ١٥٣-١٥٦

وإذا اخذنا القمح كمثال باعتباره المحصول الالهم في الوطن العربي ،حوالي ربع المساحة المحصولية في اوائل التسعينات ،غذائيا واجتماعيا واستراتيجيا،نلاحظ ان متوسط الهكتار الواحد في ستة اقطار عربية من ضمنها العراق (تحتضن اكثر من ثلاثة ارباع المساحة المزروعة قمحا) قد انتقل خلال الفترة(١٩٦١ / ١٩٦٥- ١٩٨٦/١٩٩٠) من ١٥٠كغم الى ١٧٧٥كغم (بزيادة ٥٤%) مقابل انتقال هذه الانتاجية ، خلال الفترة نفسها من ٩٧٥كغم الى ٢٢١٠كغم كمتوسط للعالم النامي (بزيادة ١٢٧%)،ومن ٨٣٥كغم الى ٢٠٨١كغم في الهند (بزيادة ١٤٩%) ، ومن ٨٨٢كغم الى ٣٠٥٣كغم في الصين (بزياده ٢٤٦%) ، وان انتاجية اراضينا الزراعية بمستواها الحالي لا تعادل اكثر من ٢٥-٥٠% من الطاقة الانتاجية الحقيقية لتلك الاراضي^(٣). ويمثل جدول رقم (٣) مقارنة المساحة المزروعة والانتاج ومتوسط غلة الدونم الواحد لمحصولي الحنطة والشعير للسنوات(٢٠٠١-٢٠٠٦) على مستوى العراق.

جدول رقم (٣) مقارنة المساحة المزروعة والانتاج ومتوسط غلة الدونم الواحد لحصولي الحنطة والشعير للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٦) على مستوى العراق .

الانتاج:الف طن

السنة	المساحة الف دونم		الانتاج ١٠٠ دونم		متوسطة غلة الدونم الواحد كغم
	الشعير	الحنطة	الشعير	الحنطة	
٢٠٠١	٢٢١٧	٥٢١٨	٧١٣	٢٢١٩	٤٢٥,٤
٢٠٠٢	٣٨٦٢	٦٥٩٥	٨٣٣	٢٥٩٨	٣٩٢,٦
٢٠٠٣	٤٢٥٣	٦٨٥٥	٨٦٠	٢٣٢٩	٣٤٠,٠
٢٠٠٤	٣٩٢٩	٦١٥٩	٨٠٥	١٨٣٢	٢٩٧,٥
٢٠٠٥	٤٢٥٣	٦٤١١	٧٥٤	٢٢٢٨	٣٤٧,٦
٢٠٠٦	٤١٠٤	٦٠٥٤	٩١٩	٢٢٨٦	٣٧٧,٦

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات البيئة ، تقرير الاحصاءات البيئية لسنة ٢٠٠٦، تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص ٤٢

وعلى الرغم من الحاجة الحيوية والمتزايدة للموارد المائية، فإن مانستهغه من المتاح المتجدد منها يبقى وفقا للبيانات المتاحة في حدود النصف، ويتم ذلك بكفاءة استغلال ضعيفة تقدر هي بدورها بحدود ٥٠%، وهي الكفاءة المتوسطة لطرق الري التقليدية القديمة التي لاتزال هي السائدة في معظم اراضينا الزراعية المروية. كما اصبحت القرب والبعد من المياه من الامور الهامشية في العملية الزراعية، واصبح الانسان قادرا على التحكم في احسن الظروف المناخية مثلا اذا اراد ان يقيم مواقع انتاجية زراعية ولو على نطاق مغلق تلعب التكاليف الاقتصادية الدور الحاسم في الامر، ولكن من اجل انتاج الغذاء لا يمكن ان يعوضه الانسان باية قيمة باي حال من الاحوال.

بالرغم من التطور النسبي الذي حققه قطاع الثروة الحيوانية وبخاصة في تربية الدواجن في العراق، الا انه عجز عن اللحاق بمتطلبات النمو السكاني وبتوفيرالطلب المتزايد والمتسارع على المنتجات الحيوانية جدول رقم (٤). صحيح ان العدد الاجمالي للوحدات الحيوانية قد ارتفع في العراق الا ان الصحيح ايضا هو ان متوسط نصيب الفرد من تلك الوحدات (الوحدة الحيوانية، تقاس بصورة متوسطة

وتقريبية رأس بقر واحد أو ٨ رؤوس غنم أو ماعز أو ٣٠٠ (دجاجة) قد تراجع خلال الفترة نفسها ، من غير ان يعوض هذا التراجع بتطور كاف في الانتاجية التي حققت بعض التحسن خلال فترة السبعينات والثمانينات ، الا انها مع ذلك بقيت ضعيفة ودون المستوى المطلوب.

جدول رقم (٤) اعداد الحيوانات : ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ الف رأس

السنة	الدجاج	الحمير	الخيول	الجمال	الماعز	الضان	الجاموس	الابقار
١٩٩٠	٨٠٠٠٠	٤٤٣	٦٠	٥٩	١٥٥٠	٩٦٠٠	١٥٠	١٥٢٠
١٩٩٥	١٦٨٠٠	٣٩٦	٤٧	٥	١٤٥٠	٧٤٠٠	٧٠	١١٩٠
٢٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣٨٠	٤٧	٨	١٦٠٠	٦٧٨٠	٦٥	١٣٥٠
٢٠٠١	٢٣٠٠٠	٣٨٠	٤٧	٨	١٦٠٠	٦٧٨٠	٦٥	١٣٥٠

المصدر: الامم المتحدة ، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، ٢٠٠٣ ص ١٧٢ .
 أن التزايد المستمر للضغط السكاني على الاراضي الزراعية ، مترافقا بنمو متواضع للقطاع الصناعي ، ويركوده وتراجعه احيانا ، اوجد بطالة كبيرة ظاهرة ومقتعة ، دائمة وموسمية في القطاع الزراعي ، وفي الريف عموما ، بلغت مستويات حرجة في الفترة الاخيرة . بالاضافة الى ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن ، وهي من اهم انواع الهجرة من حيث حجمها و استمراريتها النسبية ونتائجها جدول رقم (٥) والموضح فيها المساحة و الكثافة السكانية وسكان الحضر و الريف من عام ١٩٧٠ ولغاية عام ٢٠٠٠ ، فالهجرة الريفية هي ظاهرة قديمة ومعروفة الا ان دوافع هذه الهجرة وتسارع حدوثها والنتائج او المضاعفات التي تنجم عنها هي التي تختلف باختلاف ظروف وعوامل عديدة ، اهمها درجة تصنيع المجتمع و مستوى تطوره التقني و الاقتصادي بشكل عام .

جدول رقم (٥): المساحة و الكثافة السكانية وسكان الحضر و الريف

سكان الحضر و الريف كنسبة مئوية من الاجمالي %						الكثافة السكانية فرد/كم ^٢		المساحة (كم ^٢)
٢٠٠٠		١٩٨٠		١٩٧٠		٢٠٠١	١٩٧٠	٤٣٥,٠٥٢
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	٥٦	٢١	
٢٣	٧٧	٣٥	٦٥	٤٤	٥٦			

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول، ٢٠٠٢، ص ٢٤١

ان النسبة المئوية للقوى العاملة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات قد حددت في جدول رقم (٦). حيث ان نسبة قطاع الزراعة كانت ١٢,٨% لعام ١٩٩٥ و ١٠,١% لعام ٢٠٠٠، وقطاع الصناعة شمل ٢٤,٦% لعام ١٩٩٥ و ٢٢,١% لعام ٢٠٠٠. اما قطاع الخدمات فقد استحوذ على نسبة اكبر للقوى العاملة بحدود ٦٢,٧% لعام ١٩٩٥ و ٦٧,٨% لعام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٦) العمالة في العراق

السنة	عدد السكان (الف نسمة)	القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان	الزراعة	الصناعة	الخدمات
١٩٩٥	٢٠٥٣٦	٢٥,٩	١٢,٨	٢٤,٦	٦٢,٧
٢٠٠٠	٢٣٩٢٠	٢٦,٥	١٠,١	٢٢,١	٦٧,٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢، ص ٢٤

ومن حيث دوافع الهجرة واسبابها، فانها تكمن الى حد كبير في ضعف الاقتصاد الريفي عموماً وفي التخلف النسبي لمستوى الخدمات في القطاع الريفي، وفي جاذبية المدينة النسبية، و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، التي تشكل احد اهم عوامل الهجرة اليها. ان متوسط دخل الفرد في القطاعات غير الزراعية يعادل ما يقارب ١٠% اضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي لعام ١٩٨٠ وان هذا الفرق الكبير

يتجه في مجمله الى التفاقم كلما يزداد الاعتماد على النفط بالاضافة الى ميدان الخدمات^(٤)، فان المؤشرات المتاحة تشير الى فجوة كبيرة بين الريف و الحضر في مجال المياه المأمونة و الصرف الصحي و الصحة . ان الهجرة في الظروف السابقة تلحق الضرر بالاراضي الزراعية في مرحلتين: الاولى عندما يتركها ابناؤها حيث تهمل (تبور) في بعض مناطق الريف، والثانية عند التضحية بها في ضواحي المدن التي هي من اخصب الاراضي الزراعية عادة وفضلها استغلالاً لصالح التوسع السكني الفوضوي والعشوائي والفقير.

المبحث الثاني: العجز الغذائي المتفاقم والبديل الممكن

ان ما مؤشر في المبحث الاول من قصور وخلل في التنمية الزراعية في العراق خلال العقود الثلاث الماضية، فطبيعي ان تكون محصلة ذلك عجزاً متفاقماً في الغذاء بلغ حدوداً خطيرة، وجعل العراق من دول العالم الأكثر تبعية وهشاشة من حيث الامن الغذائي، فقد ارتفعت نسبة الاعتماد على الاستيراد لتوفير الغذاء خلال الثلاث عقود الماضية من الزمن، من نحو ٣٠,٧ بالمئة خلال الاعوام ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٦٤,٥ بالمئة خلال الاعوام ١٩٨٨-١٩٩٠^(٥) واصبح العراق يعتمد على الاستيراد في تامين قسم اساسي من غذائه وقصور التنمية الزراعية خلال الفترة الماضية، وعجزها عن توفير المتطلبات الغذائية المتنامية. وتجدر الاشارة الى ان العديد من الدول النامية نجحت بتحقيق اكتفائها الذاتي بالكامل تقريبا، وضمنت بالتالي امنها الغذائي اعتمادا على انتاجها المحلي اساسا، اذ لم يتجاوز اعتمادها على استيراد الاغذية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٠)، النسب الضئيلة التالية: ٥,٧ بالمئة في اندونيسيا ، ٤,٧ بالمئة في الصين ، ٣,١ بالمئة في البرازيل ، ١,٨ بالمئة في الهند ، ٠,٤ بالمئة في الأرجنتين^(٦). بل ان بلدا كالهند، يزيد عدد سكانها كل سنة بمقدار حوالي ٢٠ مليونا، تمكنت بفضل تطبيق وتعميم ما يعرف بتقنيات (الثورة الخضراء) من ان تتحول من ثاني اكبر مستورد للحبوب في العالم في منتصف الستينات (١٩٦٦) الى دولة مكتفية ذاتيا في اواخر السبعينات^(٧). كما استطاعت الصين، بفضل ادائها التنموي المتميز ان تزيد انتاجها من الحبوب خلال عشر سنوات فقط، واعتمادا على

المساحة المزروعة نفسها تقريبا (حوالي ٩٣ مليون هكتار) باكثر من مائة مليون طن بالسنة، ناقلة اياه من ٢٨٦,٦ مليون طن كمتوسط للفترة (١٩٧٩-١٩٨١) الى ٣٨٨,٨ مليون طن عام ١٩٩٠، وهي زيادة تعادل ضعفي ونصف اجمالي انتاج الحبوب في المنطقة العربية لعام ١٩٩٢، بينما المنطقة العربية التي تحتضن من حيث سكانها نحو ٤,٢ بالمئة من اجمالي سكان العالم اوائل التسعينات، تستورد سنوياً مقادير هائلة من القمح تعادل احيانا، من حيث القيمة او الكمية، ما يتراوح بين ٢١-٢٣ بالمئة من اجمالي واردات القمح في العالم.^(٨)

٢١ وفي الوقت الذي كانت فيه الواردات الزراعية الغذائية في العراق تنمو وتتزايد بتسارع لافت، كان نمو الصادرات الغذائية بطيئاً ومحدوداً، بل راكداً في كثير من السنوات خلال عقدي السبعينات والثمانينات ثم اخذت بالاتساع والتفاقم في سنوات التسعينات. جدول رقم (٧) يوضح الصادرات والواردات الزراعية في العراق للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠). وقد تجلت محصلة ذلك في الفجوة الغذائية (استيراد-تصدير) والتي بلغت مستويات عالية جداً عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٧): الصادرات والواردات الزراعية في العراق (١٩٩٠-٢٠٠٠)

(مليون دولار)

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الصادرات الزراعية	٦٠	٨	١٠	١٨	٢٢	٧	٧
الواردات الزراعية	١٨٥٢	١٠٧٣	٩٢٣	١٤٢٧	١٤٢٥	١٦٠٣	١٧٢٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ايلول ٢٠٠٢ ص ٢٥٦

ان القيمة النسبية للصادرات الزراعية الغذائية مقارنة باسعار مثيلاتها من الواردات يمكن ان تشكل مؤشراً ذا دلالة على مدى ضعف الاداء وتواضعه في القطاع الزراعي الغذائي . حيث هبطت نسبة قيمة الصادرات الى الواردات من المجموعات الغذائية الاساسية (حبوب ، سكر، زيوت ، لحوم ، البان) من نحو ٣١,٥ بالمئة كمتوسط للفترة (١٩٧٠-١٩٧٣) الى حوالي ٧,٥ بالمئة كمتوسط للفترة

(١٩٩٠-١٩٩٣) ^(٩). وتبدو الفجوة الغذائية عالية بالنسبة الى الحبوب (و أهمها القمح)، وهي المادة الاكثر اهمية في الاستهلاك الغذائي في العراق ، وبخاصة للشرائح الاجتماعية الفقيرة والاقبل دخلا.

مضاعفات العجز الغذائي في العراق والبديل الممكن

هناك عدة تساؤلات يمكن طرحها في هذا المجال وهي :

ماذا يمكن ان نستخلص من كل ما سبق ؟ ماهي نتائج مضاعفات هذا العجز الغذائي المتفاقم ، ومذا يمكن العمل بهذا الشأن ؟

ان النتائج السلبية للعجز الغذائي الراهن خطيرة وهي تنعكس على الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية. اقتصاديا، فان تخصيص مبالغ طائلة سنويا لتغطية هذا العجز، وهي مرشحة لان تزيد بتأثير المفعول التراكمي لعاملين اثنين : عامل زيادة الكميات الغذائية المطلوبة، وعامل الارتفاع المرجح للاسعار في الفترة المقبلة ،الذي يعني استنزافاً للموارد المالية ،وارهاقاً للاقتصاد، وتفاقماً في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي، وبالتالي تكريسا للتبعية و اضراً بالتنمية بمجملها، الامر الذي يؤدي الى الدخول في حلقة ، لن يكون الخروج منها ممكناً الا بتحريك التنمية نفسها وتطويرها، وبالتركيز على تحسين وتطوير الانتاج الزراعي ،وهو امر ممكن موضوعيا. اجتماعيا وامنيا ،فان العجز الغذائي يعني في عالم اليوم التبعية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمزاج ومصالح وضغوط الدول الموردة او المانحة، الامر الذي قد يؤدي، الى تهديد او تقييد او ابتزاز او ارتهان القرار السياسي، بدرجة او اخرى، ويؤدي في المحصلة الى التبعية السياسية من منطلق (من لا يملك قوته لا يملك ارادته). فالعلاقة بين التبعية الغذائية والتبعية السياسية ، او بين الغذاء و ثمنه السياسي ، هي على درجة من الوضوح بالنسبة لعدد من الاقطار العربية . وهذا ينطبق بشكل مباشر على مصر التي تقترض لكي تأكل ، قروضا تجارية بفوائد عالية او قروضا ميسرة مادامت امريكا تتفضل عليها وتمنحها فرصة الاستفادة من برنامج فائض الحاصلات الزراعية ^(١٠) . ان مسار التنمية الزراعية واداءها في العراق ، والمعطيات الموضوعية ، وبخاصة تلك المتعلقة بالموارد الارضية والمائية والبشرية ، وبالامكانات التقنية والمادية المتاحة في العراق ، والنتائج الايجابية التي

حققتها العديد من البلدان النامية في الميدان الزراعي خلال العقود القليلة الماضية ، وتوقع ازدياد تكاليف وصعوبات الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية المتنامية مستقبلاً ، ان كل ذلك يحصر الجواب عن التساؤل الجوهرى اعلاه في خيار واحد لا بديل منه ، وهو تطوير وتبني استراتيجيا تنمية زراعية انتاجية ، مستقلة اقتصاديا وسياسيا ، مستندة الى التخطيط المرن والفعال ، ومعتمدة على النفس بصورة اساسية ، وعلى تنمية بشرية عادلة اجتماعيا ، متجددة تقنيا وحريصة بيئيا . ان الموارد الارضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ، ومن التجارب مايكفي من حيث المبدأ لتحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي في العراق في حال حماية تلك الموارد ، والسيطرة على المهودور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها . الا ان ذلك يتوقف بدوره بالدرجة الاولى ، على توفر الارادة السياسية الحرة الواعية والمصممة ، وعلى سيادة القرار السياسي . الإنتاجي . الاجتماعي السليم الذي يشكل اهم المفاتيح في عالم التنمية ، بل والى عالم النهضة الشاملة بابعادها المختلفة^(١١) . ان استغلال الموارد الارضية والمائية المتاحة وغير المستغلة ، وترشيد أو تكثيف استغلال المستغل منها ، يتيح فرص عمل هائلة للطاقات البشرية الزراعية المتعطلة ، والتكثيف الزراعي بمعناه المزدوج ، اي بمعنى زيادة انتاجية وحدة المساحة بتوظيف المزيد من العمل ومن رأس المال ، وبمعنى التكثيف المحصولي او زيادة المساحة المحصولية الذي يتضمن بطبيعة الحال التنوع المحصولي .

ان اهم عوامل التفوق الانتاجي الزراعي ، هي التقنيات الزراعية الجديدة ، وان التقانة الحيوية الحديثة على قمة تلك التقنيات الواعدة^(١٢) (Modern tiotechnoty)

والتي يقصد بها تلك الطرق والمعالجات والاساليب التي تستخدم الكائنات (او الاعضاء او الخلايا او النواة) الحية لصنع اي منتج او للتعديل من خصائصه وصفاته ، والتطوير واستنباط سلالات نباتية وحيوانية . او تطوير كائنات حية دقيقة تخصص لاستخدامات واغراض محددة . وهي تتضمن هندسة الموروثات او

الجينات (Genes Engineering)

وتقنيات زراعة الانسجة في عالم النبات ، وتقنيات اكاثر وزراعة ونقل الاجنة . وكذلك معالجة ونقل الشفرات الوراثية (نواة الخلية) من خلية بالغة الى بويضة لانتاج

(نسخ) عن الحيوان صاحب النواة المنقولة في عالم الحيوان. فاصبح بالامكان عن طريق التلاعب والتحكم بالموروثات ، تصميم واستنباط سلالات نباتية محسنة (جمع افضل الصفات المتوفرة في بذور مختلفة في بذرة واحدة) وفي غضون أشهر او سنوات قليلة بدلا من العقود التي كانت تستغرقها الاساليب التقليدية لتربية النبات . ان التقنية الحيوية الحديثة تقدم الخطوة الامثل لدخول عالم المنافسة (بتحسين الانتاجية والتخفيف من تكاليفها السمادية ، اي خفض تكاليف الوحدة المنتجة ، تطوير نوعية المنتجات وتطويرها لذوق المستهلك ، تحسين امكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية ، وكذلك تحسين حفظ واستخدام الموارد الوراثية) ، وهي تشكل الى جانب التقنيات الكيماوية (الاسمدة والمبيدات) اهم مقومات مايعرف بالثورة الخضراء.

الى جانب التقنية الحيوية ، هناك تقنيات الري المتطورة وتقنيات انتاج واستخدام الادوات والالات والاجهزة الزراعية الحديثة . ومن النماذج المهمة للتقانة الحديثة المستخدمة او التي يمكن توظيفها في تنمية وتطوير الزراعة ، تقانة الاستشعار عن بعد (حيث يمكن للاقمار الصناعية ، باجهزة رصدها التصويرية والحرارية والالكترونية ، رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ، ومسح الموارد الارضية والمائية ، السطحية والجوفية ، وتصوير الغطاء النباتي ومتابعة حركة تطوره ، وكذلك رصد المساحات التي تعاني مشاكل الجفاف والملوحة والتصحر ، وتقانة اشعة الليزر (حيث تستخدم في عمليات تسوية التربة لرفع كفاءة طرق الري التقليدية) ، وتقانة المعلومات والنظم والحواسيب الاليكترونية التي تساعد في ضمان ادارة زراعية فعالة (تساعد في تحليل مواصفات التقاوي الجديدة ، وفي تحديد حاجة التربة والنبات الى الماء ، واختيار التركيبات المحصولية) ، والتي ستكون الاجهزة التي لاغنى عنها في المشروعات الزراعية الحديثة . ان استخدام منجزات التقنية الحديثة في قطاعنا الزراعي خلال العقود القليلة الماضية ، بقي محدودا نسبيا ، ولايزال بعيدا عن بلوغ المستوى المطلوب ، وان التغيير التقاني نحو الافضل في المستقبل سوف يشكل احد المتغيرات الرئيسية لمعدل النمو الزراعي، اذ ان كثير من المعلومات والبيانات الاحصائية الاساسية المتعلقة بالموارد الارضية مغيبة وعلى درجة من التشوش والفوضى . فالتباين موجود ، وتقدير الاراضي غير محدد وغير مستقر ، وقد يكون

هذا التفاوت الكبير في تقدير المساحات القابلة للزراعة وغير المستغلة في العراق ناجما عن عدم تبني (تعريف) او (مفهوم محدد) ومتفق عليه للارض (الصالحة) او (القابلة) للزراعة او (ذات القدرة على انتاج المحاصيل) ، وهو مفهوم يتعرض بدوره للتبدل والتطور مع تطور التقانة ، وخاصة التقانة الحيوية ، وعلى العموم قد يكون ناجما عن عدم استكمال الحصر والمسح والتصنيف الشامل للاراضي في العراق ، وبقدر كاف من المصداقية والدقة ، وان المسوحات القديمة والحديثة بحاجة الى التطوير والتعديل .ان استخدام الاراضي في العراق موضحة في الجدول رقم (٨) للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، ووفقا للارقام المتداولة فان الاراضي ذات القدرة على انتاج المحاصيل (القابلة للزراعة) وغير المستغلة تقدر بحوالي ٣٤٠٩ الف هكتار (١٣) . وتجدد الاشارة الى ان معظم التوسع الافقي سيعتمد على الاراضي المطرية ، وان كان بعضه سيعتمد على الري (ري الاراضي الصحراوية وشبه الصحراوية) وان استخدام الاراضي الزراعية في العراق قدرت حوالي ١٠,٦٦١ مليون دونم، حسب المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩^(١٤) . ان بيانات منظمة الاغذية والزراعة (FAO) قد حددت الاراضي المستغلة (المزروعة حاليا) ٤٧٧٦ الف هكتار (١٧,١٠٤ ألف دونم) بالاضافة الى ان اجمالي الاراضي ذات القدرة على انتاج المحاصيل هي ٨١٨٥ ألف هكتار (٣٢,٧٤٠ ألف دونم)، ومن رصيد الاراضي ذات القدرة على انتاج المحاصيل الغير مستغلة ٣٤٠٩ ألف هكتار (١٣,٦٣٦ ألف دونم)^(١٥) . ان التفاوت في تقدير الاراضي القابلة للزراعة لا يقتصر على اختلاف وتباين التقديرات الكمية فقط ، بل شمل ايضا موقع تلك الاراضي وتوزيعها الجغرافي وطاقتها الانتاجية ، وبصرف النظر عن اسباب تباين التقديرات، فان مجالات توسيع الرقعة المزروعة (التوسع الافقي) تبقى كبيرة ، اذ يمكن من حيث المبدأ ، اعتمادا على التقديرات الاكثر تحفظا مضاعفة المساحة المزروعة حاليا خلال فترة زمنية ، تطول وتقتصر ، وذلك تبعا للسياسات والخطط والاستثمارات الزراعية وكفاءة وفعالية اداء الادارات والمنظمات المسؤولة . الا ان استغلال المتاح من تلك الاراضي ، يوجب بالدرجة الاولى وضع حد للفوضى في تقدير مساحتها ، وذلك عن طريق اجراء المسوحات الاستطلاعية الشاملة وحصر كل ما هو صالح من اراضيها الزراعية ، ومن ثم اجراء

دراسات الحصر والمسح والتصنيف الدقيق لأختيار افضل تلك الاراضي لتكون ميدان التوسع الافقي المنشود ، يشكل منطلق اساسي في عملية تطوير الانتاج الزراعي في العراق والعمل على دراسة خصائصها وطاقاتها الانتاجية الكافية ، وامكانية تخصيصها لانتاج المحاصيل ، وتقدير تكاليف استصلاحها واستزراعها وتوطينها ، وتصنيفها بخرائط في مقاييس مناسبة ، مما يشكل الخطوة الطبيعية والتطبيقية الاولى على طريق زياده الانتاج الزراعي في العراق ومجابهة عجزه الغذائي المتفاقم .

جدول رقم (٨) استخدام الاراضي في العراق للسنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

٢٠٠٨		٢٠٠٧		نوع الاستعمال
النسبة المئوية %	المساحة(الف دونم)	النسبة المئوية %	المساحة(الف دونم)	
٢٧,٥	٨٤٠٠٠	٢٧,٠	٤٨٠٠٠	مجموع الاراضي الصالحة للزراعة
٩,٢	١٦٠٠٠	٩,٠	١٦٠٠٠	مراعي طبيعية
٤,٠	٧٠٠٠	٣,٠	٧٠٠٠	غابات طبيعية
١,٠	١٧٠٠	١,٥	١٧٠٠	جبلية جرداء
٣١,٠	٥٤٠٠٠	٣٣,٠	٥٤٠٠٠	صحراوية بادية
٢٧,٣	٤٧٧٠٠	٢٦,٥	٤٧٧٠٠	سطوح مائية وارض سكنية
١٠٠,٠	١٧٤٤٠٠	١٠٠,٠	١٧٤٤٠٠	المجموع

الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ٥٧٩

النتائج والتوصيات :

- ١- ان اسباب العجز الغذائي في العراق بدأ بالظهور والتفاقم منذ سنوات السبعينات وان هذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الارض المزروعة لم يعوضه تطور كاف في التكثيف المحصولي او في انتاجية الارض المزروعة ، ولا في تطور الوحدات الحيوانية الزراعية المنتجة سواء من حيث اعدادها او من حيث انتاجها .
- ٢- ان انتاجية الارض الزراعية في العراق بمستواها الحالي لا تعادل اكثر من ٢٥-٥٠% من الطاقة الانتاجية الحقيقية لتلك الاراضي ، بينما انتقل الانتاجية كمتوسط للعالم النامي بزيادة اكثر من ١٢٥% .
- ٣- على الرغم من الحاجة المتزايدة للموارد المائية ، فان ما نستغله من المتاح المتجدد يبقى ووفقاً للبيانات المتاحة في حدود النصف ، ويتم ذلك بكفاءة استغلال ضعيفه هي بدورها بحدود ٥٠% ، وهي الكفاءة المتوسطة لطرق الري التقليدية القديمة التي لا تزال هي السائدة في معظم اراضي الزراعية المروية .
- ٤- القرب والبعد من المياه اصبحت من الامور الهامشية في العملية الزراعية ، واصبح الانسان قادراً على التحكم في احسن الظروف المناخية وان التكاليف الاقتصادية لها الدور الحاسم في الامر .
- ٥- البطالة في القطاع الزراعي كبيرة ظاهرة ومقنعة بسبب التزايد المستمر للضغط السكاني على الاراضي الزراعية ، مترافقة بنمو ضعيف للقطاع الصناعي ، ويركوده وتراجعها احياناً .
- ٦- الهجرة الريفية ظاهرة قديمة ومعروفه وهي تكمن الى حد كبير في ضعف الاقتصاد الريفي عموماً وفي التخلف النسبي لمستوى الخدمات في القطاع الريفي ، ان متوسط دخل الفرد في القطاعات غير الزراعية يعادل ما يقارب ١٠% اضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي . وان المؤشرات المتاحة تشير الى فجوة كبيرة بين الريف والحضر في مجال المياه المأمونه والصرف الصحي والصحة .

- ٧- الهجرة من الريف الى المدينة تلحق الضرر بالاراضي الزراعية في مرحلتين :
- ١- عندما يتركها ابناؤها حيث تهمل (تبور) في بعض مناطق الريف .
 - ٢- عند التضحية بها في ضواحي المدن التي هي من اخصب الاراضي الزراعية عادة وافضلها استغلالاً لصالح التوسع السكني الفوضوي والعشوائي والفقير.
 - ٨- الصادرات الزراعية الغذائية تنمو بشكل بطيء ومحدود او راكداً في كثير من السنوات وخاصة منذ عقد السبعينات بينما الواردات الزراعية الغذائية في العراق تنمو وتتزايد بتسارع لافت حيث تجلت محصلة ذلك في الفجوة الغذائية والتي بلغت مستويات عالية جداً ، حيث يشير ذلك على مدى ضعف الاداء وتواضعه في القطاع الزراعي الغذائي .
 - ٩- ان النتائج السلبية للعجز الغذائي خطيرة وهي تنعكس على الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية .
 - ١٠- يجب العمل على تطوير وتبني استراتيجية تنمية زراعية انتاجية مستقلة اقتصادياً وسياسياً مستندة الى التخطيط المرن والفعال ومعتمدة على النفس بصورة اساسية وعلى تنمية بشرية عادلة اجتماعياً متجددة تقنياً وحريصة بيئياً لتحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي في حال حماية وتنمية الموارد الارضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية المتاحة في العراق وذلك يتوقف بالدرجة الاولى على الارادة السياسية الحرة الواعية والمصممة .
 - ١١- ان من اهم عوامل التفوق الانتاجي الزراعي ، هي التقنيات الزراعية الجديدة والتي من اهمها التقانة الحيوية الحديثة وهي تتضمن هندسة الموروثات او الجينات وزراعة الانسجة في عالم النبات لاستنباط سلالات نباتية محسنة في غضون اشهر او سنوات قليلة بدلاً من العقود التي كانت تستغرقها الاساليب التقليدية لتربية النبات . وزراعة ونقل الاجنة ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية (نوات الخلية) لانتاج نسخ عن الحيوان صاحب النواة المنقولة في عالم الحيوان .
 - ١٢- ان التقانة الحيوية الحديثة تقدم المفاتيح اللازمة لدخول عالم المنافسة بتحسين الانتاجية والتخفيف من تكاليفها السمادية وتطوير نوعية المنتجات

وتطويعها لذوق المستهلك وتحسين امكانات حفظ وتصنيع المنتجات الوراكية. والى جانب التقانة الحيوية هناك تقنيات الري المتطورة وتقنيات استخدام الادوات والالات والاجهزة الزراعية الحديثة وتقانة الاستشعار عن بعد وتقانة المعلومات والنظم والحواسيب الاليكترونية والتي تساعد في ضمان ادارة زراكية فعالة والتي ستكون الاجهزة التي لاغنى عنها في المشروعات الزراعية الحديثة.

١٣- ان الموارد الارضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب ما يكفي لتحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي في حالة حماية تلك الموارد والسيطرة على المهودور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها ويتوقف ذلك على الارادة السياسية الحرة والواعية والمصممة .

١٤- ان استغلال الموارد الارضية والمائية المتاحة وغير المستغلة ، وترشيد استغلال المستغل منها يتيح فرص عمل هائلة للطاقات البشرية الزراعية المتعطلة . وزيادة المساحة المحصولية والتنوع المحصولي .

١٥- يوجب وضع حد للفوضى في تقدير الاراضي القابلة للزراعة وذلك عن طريق اجراء المسوحات الاستطلاعية الشاملة وحصر كل ما هو صالح من اراضي الزراعية ، ومن ثم اجراء دراسات الحصر والمسح والتصنيف الدقيق لاختيار افضل تلك الاراضي لتكون ميدان التوسع الافقي المنشود .

١٦- من الواجب على وزارة الري والزراعة والبيئة ان تخاطب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تحديد الكفاءات العلمية المتخصصة في المجالات الزراعية والبيئية واشراكها في لجان في هذه الوزارات حيث توجد بعض اللجان في هذا الموضوع ولكن كعلاقات وخارج نطاق العمل المطلوب منها .

١٧- منح خريجي الكليات والمعاهد الزراعية مساحة من الارض تقدر بـ ١٠ دونم في المناطق المحيطة بالمدن لغرض الانتاج النباتي والحيواني وتقليل نسبة البطالة والتي تعتبر ايضاً كأزمة خضراء حول المدن ولمنع المناطق العشوائية .

١٨ - مساعدة الدولة للمزارعين والفلاحين حصراً بتقديم القروض والاسمدة والمكننة الزراعية ومتابعة الانتاج الزراعي للمزارعين وما آلت اليه هذه القروض مع فرض غرامات وعقوبات مشددة في حال استغلال القروض لغير الاغراض الزراعية .

١٩ - الاهتمام بمشاريع استصلاح الاراضي واعادة المشاريع التي أهملت لغرض زيادة الانتاج الزراعي لعدم امكانية المزارعين والفلاحين من اعادة استصلاحها لتكاليفها العالية والتي تحتاج الى جهد الدولة في هذا الخصوص .

Abstract:

Of current realities, turning Iraq in spite of the relative abundance of land and resources, both human and financial, from the area of semi-self diet, to one deficit countries in the world at the present time, reaching the food gap too wide between import and export.

I have shaken the balance between food production locally, and the demand for it, and the worsening of the degree of serious imbalance during recent decades. At a time when the demand on the food, and the actual need him in escalating rapidly, the performance of the agricultural sector in Iraq and a modest unable About face growing food needs, where the percentage of reliance on imported food Mn^{٣٠.٧} percent during the years ١٩٦٩ to ١٩٧١ to ٦٤.٥ % during the years ١٩٨٨ to ١٩٩٠. Where Chiraly recession or lack of agricultural development, the relative progress that has been achieved in the field of agricultural and rural development during the past two decades was not enough, not only compared to the growth of large population and improving the standard of living of some segments of the population that increased consumption of food, but also in comparison to what is available where of different materials, and compared well as completed and performed in the field of agricultural development in many other regions of the world. Indicators that the failure of agricultural development, food and productive and commercially and socially during the last period, are many and varied and that could be clarified as follows:

١- Tracts of cultivated land: the development of an area of cultivated land was relatively slow during my contract eighties and nineties, as a result of the slowdown in the relative expansion of reclamation and cultivation of new lands on the one hand, and the erosion of some of

the finest cultivated land was originally a loss By multiple factors, the most important urbanization random and salinization and desertification on the other hand. Has identified the proportion of cultivated land to the land area in Iraq to ١٢.٦%, compared with an average annual population increase of ٢.٨%. ٢-The productivity of cultivated land: They reflect the amount of water the index importantly for dynamic and efficient productive activity agricultural as a whole, they remain weak, especially for cereals, a strategic crops, most important, where we stayed productivity is relatively low, not only in comparison with those in developed countries industrially and technologically , but also for the average level of the global total and even for productivity in the ESCWA region. And that the productivity of our agricultural land is not equivalent to the current level of more than ٢٥-٥٠% of the production capacity of the real to those lands. Despite the relative sophistication achieved by the livestock sector, particularly in poultry in Iraq, but he was unable to catch up with the requirements of population growth and the increasing demand and to provide a rapid At Products animal. The total number of units animal has risen in Iraq that the truth is that the average per capita of those units has declined during the same period, but did not compensate for this decline evolution of sufficient productivity that have achieved some improvement during the seventies and eighties, but it nevertheless remained weak and below the level required and possible.

At a time when agricultural imports food in Iraq is growing and growing rapidly impressively, it was the growth of food exports slow and limited, but stagnated in many years of the seventies and eighties and then taken to widen and worsen in the years of the

nineties was manifested in the outcome of this in the food gap, which reached very high levels in , ٢٠٠٠. The Value relative to exports of agricultural food prices compared to those of the imports could be a Form The indication of the extent of poor performance indicator performance in the agricultural food sector, where the proportion of the value of exports fell to Imports from basic food groups of About ٣١.٥% average for the period (١٩٧٠-١٩٧٣) to about ٧.٥ % on average for the period (١٩٩٠-١٩٩٣).

الهوامش

- ١- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ص ١٥٥
- ٢- الامم المتحدة، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، ٢٠٠٣، العدد ٢٢، ص ١٤٥-١٤٨
- ٣- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع الممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٨، ص ٢٥
- ٤- برنامج الامم المتحدة الانمائي، المصدر السابق، ١٩٩٤، ص ١٤٨
- ٥- المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٥
- ٦- المصدر السابق، ص ١٥٤
- ٧- World Bank, World Development Report, ١٩٨٢ (Oxford: Oxford University Press, ١٩٨٢). P. ٦٩
- ٨- اسماعيل صبري عبد الله، وحدة الامة العربية، المصير والمسيرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٨٧
- ٩- صلاح وزان، مصدر سابق، ص ٣١
- ١٠- اسماعيل صبري عبدالله، مصر التي نريدها : تقرير سياسي وبرنامج عملي، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٥١
- ١١- صلاح وزان، مصدر سابق، ص ٤٠
- ١٢- بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبدالقادر وغازي مسعود، عمان، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ٩٩
- ١٣- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الزراعة عام ٢٠١٠، روما، ١٩٩٣، ص ٥٢٤
- ١٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ٥٧٨
- ١٥- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الزراعة عام ٢٠١٠، مصدر سابق، ص ٥٢٥

المصادر

- ١- اسماعيل صبري عبد الله، وحدة الامة العربية، المصير والمسيرة، مركز الازهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥
- ٢- اسماعيل صبري عبدالله، مصر التي نريدها : تقرير سياسي وبرنامج عملي، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٢
- ٣- الامم المتحدة، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، ٢٠٠٣
- ٤- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤
- ٥- بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبدالقادر وغازي مسعود، عمان، دار الشروق، ١٩٩٣
- ٦- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية، الواقع الممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٨
- ٧- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الزراعة عام ٢٠١٠، روما، ١٩٩٣
- ٨- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
- ٩- World Bank, World Development Report, ١٩٨٢ (Oxford: Oxford University Press, ١٩٨٢)